المنحى التعليلي في قياس يونس بن حبيب

د.خالد بوزياني
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر-

الملخص

لقد لفت انتباهي وأنا أتصفح ما كتب عن أوائل النحاة شخصية كان لها الفضل الكبير على الدرس النحوي، إنه يونس بن حبيب الضبي البصري معلم سيبويه وأحد أساتذته الذين اعتمد عليهم في تدوين مصنفه (الكتاب)، فرجعت إلى هذا المصنف العظيم، فوجدت آراء يونس تأتي في الدرجة الثانية بعد آراء الخليل، من حيث عددها فأيقنت أن مساهمات الرجل في الميدان النحوي لا تقل أهمية عن مساهمات الخليل، ثم رجعت إلى كتب التراجم فوجدت أصحابها يشهدون له بالعلم في ميدان النحو وسموه بصاحب القياس المتفرد.

ومع أن يونس بن حبيب اهتم بالسماع اهتماما كبيرا فإنه لم يكن يهتم بالجمع مهما كان ومهما روي، ولكن همه الوحيد هو السماع الموثوق به وربما كان هذا من أسباب إعجابه بأبي زيد فقد كان يقول: «حدثني

الثقة عن العرب، فقيل له من الثقة؟ فقال:أبو زيد، فقيل: لم لا تسميه؟ قال: هو حي بعد فأنا لا أسميه»

إن هذه الصفة جعلت من يونس رجل علم يمتاز بالموضوعية والأمانة العلمية فهو دقيق النظر إلى المادة التي يجمعها ويستشهد بها، والتي جعلها مرتكزا لآرائه النحوية واللغوية.

التعليل عند يونس :

لقد أدرك يونس أن الوصف وحده لا يكفي، بل لا بد من التعمق في أسباب الظاهرة النحوية لمعرفة نظامها، وفيما يلي بعض النماذج من ذلك:

1-1 الإضمار :

يرى يونس في الجملة منْ أنتَ زيدًا؟ أن زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدإ وإنما هو مفعول به لفعل مضمر تقديره: من أنت تذكر زيدا [1].

ففي هذا المثال حاول يونس استنباط[2] القانون الذي يفسر هذا التركيب في كلام العرب وفي رأيي أنه قد أشار في هذه القضية إلى مفهوم الاقتصاد «الذي يعني ترتيب العناصر اللغوية على نمط يسهل عملية التواصل اللغوي»[3].

ويمكننا إبراز تعليل يونس لهذه الجملة كالآتي :

أ- من أنت زيدا؟

ـــــــــــ| -------| ـــــــــــــــ الكلام

من أنت تذكر زيـــــــــدا

من خلال هذا الشكل يتضح لنا تفسير ظاهرة في هذه الجملة فالفعل تذكر موجود في السياق وفي التصور الذهني للمتكلم، وبما أن الكلام نشاط فردي فإنه يمكن للمتكلم أن يستغني عن جزء من مكونات الجملة في ظل العرف اللغوي الذي ينتمي إليه.

وعلى هذا القياس علل يونس النصب في قوله تعالى: (**بلى قادرين**)[4]

قال سيبويه:«فهو على الفعل الذي أضمر كأنه قال بلى نجمعها قادرين حدثنا بذلك يونس»[2]، وعلى هذا القياس أيضا علل أبو عمرو بن العلاء النصب في الريح من قوله تعالى:(**ولسليمان الريحَ**)[5]، أي سخرنا الريح، فانتصب بسخرنا وهو فعل مضمر.

ويرى يونس أنه لا يجوز العطف بكيف على أساس إضمار الفعل قال سيبويه : « وتقول مررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة بمنزلة فأين راغب في الصدقة زعم يونس أن الجر خطأ لأن أين ونحوها يبتدأ بهن ولا يضمر بعدهن شيء»[6] .

ويتضح لنا من خلال هذا المثال أن يونس قاس أداة كيف على أداة أين على أساس الأصل والفرع كما هو في هذا الشكل.

أين	راغب في الصدقــة	أصل
كيف	رجل راغب في الصدقة	فرع

وأما العلة فهي عدم الإضمار بعد أين ونحوها لأن هذه الأدوات ليست كحروف العطف التي يعمل فيما بعد أين ونحوها لأن هذه الأدوات ليست كحروف العطف التي تعمل فيما بعدهن عامل الاسم الذي قبلهن فأسماء الاستفهام لا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن لأن لها الصدارة في الكلام فلا نقول مثلا: رأيت زيدا فأين عمرا[8].

الحال:

من القياسات المتفردة التي جاء بها يونس مجيء الحال معرفة بالألف واللام نحو: مررت به المسكين على قوله مررت به مسكينا، وقد رفض سيبويه هذا الرأي لأن الحال لا ينبغي أن تأتي معرفة ولكن يمكن أن يحمل على الإضمار على أساس أن **المسكين** مفعول به لفعل محذوف تقديره **لقيت** [9].

لكن يونس عندما قال بذلك مرتكزا على ما سمعه من كلام بعض العرب نحو: مررت بهم الجماء الغفير، فهي حال معرفه لفظا منكرة معنى ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعة:

فأوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال[10]

فالعراك وقعت حالا معروفة مؤولة بنكرة أي أرسلها معتركة يعني

مزدحمة قال ابن عقيل«وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا: جاء زيد الراكب»[11]

وأجاز الكوفيون تعريف الحال إذا تضمنت معنى الشرط نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان وتقديرهما زيدا ركب أحسن منه إذا مشى، فإذا لم تتضمن معنى الشرط لا يجوز تعريفها[12].

3.1 الشرط الجازم:

رأينا أن يونس يعلل ما سمعه عن العرب فهو متمسك بالسماع ويبني عليه قياسه، لكنه في بعض الأحيان يأتي بقياسات لا يعتمد فيها على السماع كما في الشرط الجازم إذا سبق بهمزة الاستفهام يقول سيبويه:« وأما يونس فيقول: أن تأتني آتيك، وهذا قبيح يكره في الجزء وإن كان في الاستفهام»[13].

فقبح سيبويه يونس من حيث أن أداة الاستفهام لا تغير في الكلام نحو : أمتى تشتمني أشتمك فالألف بمنزلة الواو و الفاء وليست كإذ وأشباهها، ويقيس سيبويه ذلك على صيغة: مررت بزيد فتقول أزيد. فهمزة الاستفهام لم تغير من زيد[14].

وهذا القياس الذي أتى به يونس هو من قياسه المتفرد فلا أدري ما هو الأساس الذي بنى عليه يونس رأيه هذا وليست لنا حجة بما له من كلام العرب، وربما قدر أصل الجملة هكذا: أآتيك إن تأتني؟ فيكون فعل جواب الشرط المجزوم مقدرا يفسره ما سبق.

4.1 الظرف:

وقد أشار سيبويه إلى هذا التفرد في الظرف عندما ذكر قياسا ليونس قائلا:« . . وأما يونس فكان يقول: من قدّام ويجعلها معروفة وزعم منعه من الصرف أنها مؤنثة. . وهذا مذهب إلا أنه ليس يقول أحد من العرب »[15].

5.1 حروف العرض:

وقد ربط يونس العلاقة بين المعنى والتركيب وذلك لإدراكه للقرينة اللفظية في جملة العرض يقول سيبويه:«وزعم يونس أنك تقول: هلاَ تقولَنَّ، وألا تقُولَن ّوهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: افعل لأنه استفهام فيه معنى العرض »[16].

والعرض هنا هو طلب بلين وتأدب[17]، وقد تستعمل هلا وألا للتحفيض أيضا وهو طلب فيه شدة وعنف والفرق بينهما يكون على أساس التنغيم والمعنى المطلوب أيضا.

6.1 إذن :

ومن الأقيسة التي تفرد بها يونس جواز إلغاء إذن إذا اتصل بها حرف عطف كالواو أو الفاء حيث يجوز في المضارع الرفع على الإلغاء والنصب إذا عملت والجزم عطفا يقول سيبويه:«وتقول: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، إذ جعلت الكلام على أزله و لم تقطعه وعطفته على الأول؛ وإن

جعلته مستقبلا نصبت وإن شئت رفعته على قول من ألغى، وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة: فإذن أفعل، إذا كنت مجيبا رجلا»[18].

لقد استحسن سيبويه هذا الرأي ووصفه بالحسن، وجمع هذا الرأي في ثلاث حالات لإذن يقول المبرد:«وأعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء، صلح الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك : إن تأتني آتك وإذن أكرمك إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت، أما الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء إذن، والنصب على إعمال إذن والرفع على قولك: وأنا أكرمك ثم دخلت بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا وهذه الآية في مصحف ابن مسعود: (**وإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا خلافَكَ**)[19] الفعل فيها منصوب بإذن التقدير والله أعلم- الاتصال بإذن وإن رفع فعلى أن الثاني محمول على الأول كما قال عز وجل: (**فَإِذَنْ لاَ يُؤْتُونَ النَّاس نَقيرَا**)[20] أي فهم إذن كذلك أي فهم ذلك »[21] فنلاحظ أن المبرد أقر ما قاله يونس و لم يكتفي بشرحه بل بسطه وأقام الدليل بالقراءات.

وذكر ابن يعيش نفس الشروط حين قال:

« وأما إذن فحرف ناصب أيضا... ولها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب فهذه يجب إعمالها لا غير نحو قولك إذن أكرمك في جواب أنا أزورك...

والثاني: أن يكون ما قبلها واو أو فاء فيجوز إعمالها وإلغاؤها وذلك قولك: زيد يقوم وإذن يذهب، فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين

مختلفين وأنك إن عطفت وإذن يذهب على بقوم الذي هو الخبر ألغي إذن من العمل وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عطف على شيء صار واقعا موقعه، فكأنك قلت زيد إذن يذهب .. وأما الحالة الثالثة فإن تقع متوسطة لا محالة معتمدا ما بعدها على ما قبلها»[22].

إن هذه الإشارات تدل على قيمة آراء يونس بن حبيب النحوية التي اعتمدت كقواعد ثابتة عند النحاة المتقدمين والمتأخرين.

7.1 كم الاستفهامية :

ومن القياسات التي تفرد بها يونس أيضا نصب الاسم الذي يأتي بعد كم الاستفهامية يقول سيبويه: «وتقول كم مثله لك وكم خيرا منه لك وكم غيره لك كل هذا جائز حسن لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس تقول كم غيره مثله لك، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفة»[23]

وقد شرح المبرد أيضا هذه المسألة فقال:« واعلم كم اسم يقع على العدد ولها موضعان: تكون خبرا وتكون استفهاما مجراها مجرى عدد منون وذلك قولك كم رجلا عندك ؟ وكم غلاما لك ؟ تريد عشرون غلاما أم ثلاثون وما أشبه ذلك»[24].

ونطالع في مغنى اللبيب..أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين بل أن تجر كم بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان:

النصب وهو الكثير والجر خلافا لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوبا، لا بالإضافة خلافا للزجاج»[25].

فالنصب إذا وجب في كم الاستفهامية إذ لم تسبق بحرف جر وإذا سبقت فيجوز النصب والجر لكن النصب أكثر ونفس التفسير عند ابن مالك يقول ابن عقيل: .. وتكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو كم درهما قبضت ويجوز جره بـــ من مضمرة وإن وليت كم حرف جر نحو: بكم درهم اشتريت هذا»[26].

8.1 نون التوكيد الخفيفة:

يقول سيبويه« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدًا واضربنان زيدا فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم»[27].

في هذا المثال يخرج يونس عن الأساس الذي اتبعه في دراسته النحوية ويجرد القياس ويبدو أن هذا الرأي لم ينفرد به وحده بل أن هذا الرأي صدر عن نحاة آخرين لأن سيبويه لم ينسب هذا الرأي ليونس فقط بل أضاف وناس من النحويين ومن المؤكد أيضا أن هؤلاء النحويين من معاصري يونس.

والواقع أن يونس وإن كان رواية لأحد هؤلاء العلماء فإنه لا يتردد بالتصريح به أو أن تأتي بشاهد من كلام العرب ومما جاء عن المبرد أيضا :

«وكان يونس بن حبيب يرى إثباتها في فعل الاثنين وجماعة النسوة ويقول : اضربان زيدا وللنساء اضربنان زيدا فيجمع بين ساكنين ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مدغما والأول حرف لين»[28].

ويقول ابن عقيل : « لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، فلا تقول: اضرِبَانْ بنون مخففة، بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خلافا ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها» [29].

وقد نقل ابن الأنباري تعليلا للنون الخفيفة في فعل الاثنين وجمع المؤنث قائلا: «وقال الكوفيون ويونس من البصريين تدخل على التثنية وجمع المؤنث إذا كان أحد الساكنين ألفا لأن في الألف كثرة مد الصوت وكثرة مد الصوت تقوم مقام فاصل بين الساكنين»[30].

9.1 النداء :

لقد روى يونس بعض الآراء في مجال التعليل عن شيخه أبي عمرو بن العلاء قول بعضهم: يا أخانا زيدٌ وهو قول أهل المدينة قال سيبويه:«.. هذا بمنزلة قولنا يا زيد كما كان قوله يا زيد أخانا بمنزلة يا أخانا فيحمل وصف المضاف إذا كان مفردا بمنزلته إذا كان منادى، ويا أخانا زيدًا أكثر في كلام العرب»[31].

نلاحظ أن جملة يا أخانا يا زيد على أساس البدل وجملة يا أخانا يازيدا على أساس الصفة يقول ابن سراج في ذلك:« واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد لم يكن إلا نصبا وذلك قولهم يا عبد الله العاقل فأما البدل فيقوم مقام المبدل منه وتقول يا أخانا زيد أقبل فإن لم ترد البدل وأردت البيان فحكمه حكم الصفة، تقول يا أخانا زيدًا أقبل»[32] .

و لم يعترض سيبويه على تعليل يونس ولكنه اكتفى بالإشارة إلى أن هذه اللغة قليلة وأما المطرد في كلام العرب فهو يا أخانا زيدا.

إلا أنني لا أعلم على وجه الدقة أكان هذا التعليل ليونس أو لشيخه أبي عمرو في اعتقادي أن هذا الرأي من الآراء التي اتفق فيها الرجلان.

10.1 العطف على المبتدإ :

وذلك في قوله تعالى: (**إن الله بريء من المشركين ورسولُه**)[33] فقد حمل يونس الرفع في رسوله على الله قبل دخول أنّ يقول سيبويه:« فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال : إن زيدا منطلق ولكنه أكد بأن كما أكد فأظهر زيدا وأضمره ، والرفع قول يونس»[34] .

فقد بنى يونس قياسه في هذا التعليل على قاعدة الأصل والفرع، فالأصل هو الجملة : **زيد منطلق** والفرع هو جملة : **إن زيدا منطلق.**

إن هذا التعليل يشبه إلى حد بعيد قانون التحويل فوجه الرفع في رسوله موجود في البنية العميقة وليس في البنية السطحية :

البنية العميقة : **زيد منطلق**

البنية السطحية : **إن زيدا منطلق**

11.1 جمع التكسير

ذهب يونس إلى أن ما كان مؤنث من فعل فإنه يكسر على أفعل في بناء أدنى العدد وذلك في مثل دار- أدور — ساق — أسوق - نار — أنور ، جاء في الكتاب «هذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظائره في الكلام نحو جمل وأجمل وزمن وأزمن وعصى وأعص»[35].

ويبدو أن يونس لم يعلل ذلك وهذا أيضا من الآراء التي اكتفى فيها يونس بذكر المسألة النحوية دون الإشارة إلى أي تعليل يذكر.

12.1 النسب :

وقد نقل سيبويه رأيا آخر ليونس حين قال:«وأما يونس فكان يقول في ظبية ظبوي وفي دمية دموي وفي فتية فتوي»[36] وقد علق ابن جني على ذلك بقوله:.. ومن ذلك قولك في الإضافة إلى مائة في قول سيبويه ويونس جميعا في ردّ اللام : مئويّ — كمعويّ ... وأما مذهب يونس فإنه كان إذا نسب إلى فعله أو فعلة مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فعله فعلة ألا تراه كيف يقول في الإضافة إلى ظبية ظبوي ويحتج بقول العرب في النسب إلى بطية بطوي وإلى زينة زنوي فيقاس هذا أن تجري مائة»[37].

13.1 النسب إلى الأخت:

يرى سيبويه أن القياس في الإضافة إلى الأخت أخوي وما جاء به يونس أختي وعارض سيبويه هذا الرأي لأنه ليس على القياس واستشهد

بقول الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني ومني على هنوات كلها متتابع

فهنوات جمع هنة وهي بمنزلة أخت وإذا أضفنا [أي نسبنا] إلى هنة قلنا هنوي كذلك في أخت أخوي[53] وهذا أيضا من القياسات المتفردة عند يونس ابن جني:«وأما قول يونس: بنتي وأختي فمردود عند سيبويه و ليس هذا الموضع بموضع للحكم بينهما، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه»[39]

ونلاحظ أن يونس يعتبر تاء أخت أصلية ولذلك فهو لا يحذفها في النسب وأما تاء **هنة** تلقب هاء في الوقف هنه ولا يجوز ذلك في أخت فلا يقال **أُخه** ومن ثم فإن التاء فيهما تختلف ولا يجوز حمل تاء **أخت** على التاء هنة عند يونس.

2. الافتراض :

الافتراض أحد وسائل التعليل عند يونس ومعاصريه، فقد كانوا يفترضون مسائل ويعللونها معتمدين في ذلك على ملكاتهم وقدراتهم والغرض من ذلك توسيع القاعدة على كل الاحتمالات حتى لا تبقى ثغرة في مجال وضع القواعد وأكثر ما كان هذا الافتراض في الأسماء التي لا تصرف وهي:

1.2 تسمية الرجل بالفعل :

قال سيبويه:«زعم يونس أنك إذا سميت رجلا يضارب من قولك:ضاربْ

وأنت تأمر فهو مصروف وكذلك إن سميته ضارب وكذلك ضرب وهو قول أبي عمرو والخليل»[40].

فهذا قياس من الأقيسة التي تعتمد على الافتراض ووضع الاحتمال.

2.2 تسمية الرجل باسم الحيوان:

جاء في الكتاب:«ولو سميت رجلا بسرحان فحقدته لقلت سريحين وذا قول يونس وأبي عمرو»[41].

3.2 تسمية المرأة باسم الرجل :

قال سيبويه : فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس هو القياس»[42].

4.2 تسمية الرجل بالحروف :

لقد روى يونس ضرب من منا و إن كان هذا ليس افتراضا إذ أنه سمعه من بعض العرب وكان يونس يقيس منه على أية فيقول منةٌ منةً منةٍ[43].

خـــاتـــمـــة:

يمكننا أن نستنتج من كل ما سبق أن ليونس نظرة عميقة في تعليله النحوي فهو يعلل ما سمعه من كلام العرب ولو كان شاذا فلا يهمله بل يبحث له عن الأسباب التي أدت به إلى الرفع أو النصب أو الجر دون أن يعطي حكما للرداءة، فهو إذن تعليل الأثر المسموع وعلى هذا فالقياس النحوي عند يونس لا يتعدى حدود السماع وإن كان نادرا ما يميل إلى تجريد القياس فيأتي بقياس لا وجود لنظيره في كلام العرب.

وقد اعتمد سيبويه على كثير من آرائه لا سيما التي تتعلق بالجانب الصرفي فقد أفرد له أبوابا من الكتاب ومرجع ذلك ميل يونس إلى الجوانب اللغوية ومما يدل على أن سيبويه اعتمد على كثير من آرائه قوله:«والذي ذكرت في جميع ذا قول يونس»[44] « وذا قول يونس وأبي عمرو»[45] «و جميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس»[46].

الهوامش:

1 – ينظر سيبويه : الكتاب 292/1

2 – ينظر الاستنباط، ميشال زكريا: الألسنية علم اللغة الحديث ص 16.

3 – المرجع نفسه، ص 58.

4 –سورة القيامة الآية 4.

5 –سيبويه: الكتاب 1/346.

6 –سورة سبأ الآية 12.

7 – المصدر السابق : 1/435.

8 – المصدر نفسه 1/435 ينظر الهامش.

9 - ينظر المصدر نفسه 2/76

10 – ينظر أبي عقيل : شرح ألفية ابن مالك 1/630.

11- المصدر نفسه 1/631.

12 – المصدر نفسه 1/631.

13 – سيبويه : الكتاب 3/83.

14 – نفس المصدر والصفحة

15 – المصدر نفسه ص 3/291.

16 – المصدر نفسه 2/514.

17 – ابن هشام:المغنى 1/451

18 – سيبويه، الكتاب 3/51.

19– سورة الإسراء، الآية 76.

20 – سورة النساء، الآية 5..

21 – المبرد ،المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت 2/11

22 - ابن يعيش، شرح المفصل

23 – سيبويه: الكتاب 2/159.

24 – المبرد،المقتضب، 3/55.

25 – ابن هشام: مغنى اللبيب 1/313

26 – شرح ابن عقيل : 2/420

27 – سيبويه : الكتاب 3/527.

28 – المبرد : المقتضب 3/24.

29 – شرح ابن عقيل :

30 – ابن الأنباري : الإنصاف مسألة 94.

31– المصدر السابق 2/185.

32 – ابن السراج : الموجز في النحو ص 44

33 – سورة التوبة الآية 3.

34 – سيبويه : الكتاب 1/238.

35 – المصدر نفسه 3/491

36 – المصدر نفسه 3/347

37– ابن جني : الخصائص 2/106

38 – سيبويه : الكتاب 3/361

39– الخصائص 1/201.

40 – المصدر السابق 2/422.

41– المصدر نفسه 3/206

42 – المصدر نفسه3/242.

43 – المصدر نفسه 2/410.

44– المصدر نفسه 3/422

45– المصدر نفسه 3/423

46 – المصدر نفسه 3/423